مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٥

منجـــزات ١٥ مايـــو الديمقراطيـــــــة

● **بدات الانجازات الديمقراطية لثورة التصحيح باصدار الدستور الدائم لمصر فى ١١ سبتمبر سنة ٧١ وقد اعتبرت وثيقة اصداره الديمقراطية هى الاساس الوطيد فى صرح الدولة الحديثة وقد ركز الدستور على الاعلاء والاعتزاز بالشعب وسلطاته فى الرقابة على الحكومة وتقرير الحريات. كما نص على ان سيادة القانون هى اساس الحكم فى الدولة وعلى وجوب ان تخضع الدولة للقانون .**

وقد وضع الدستور المبادىء الاساسية لتنظيم حريات المواطنين وحقوقهم واجبائهم .. **ونصت احكامه على كفالة الحرية الشخصية للمواطن فى حياته الخاصة وكذلك حرية الراى فى حدود القانون وحرية الصحافة والطباعة والنشر الا فى حالة الطوارىء او زمن الحرب..**

● ولم يكن من الممكن البدء فى اية تنمية اجتماعية واقتصادية فى مناخ يسوده الخوف والشك فكان لابد لثورة التصحيح من رفع كل المظالم التى مارستها مراكز القوى لمصالحها الشخصية فتم الافراج عن المعتقلين السياسيين ولم يعد فى مصر اى معتقل سياسى .. كما الغيت كافة الاجراءات الاستثنائية وصدر القانون الذى تضمن تقييد وتضييق عمليات القبض والتفتيش او وسائل المراقبة بالاضافة الى انهاء قانون المراقبة واستكمال كل ذلك بصدور قانون الحريات وقانون الوحدة الوطنية .

● آمنت الثورة بانه لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية دون الانتقال الى التنمية الاجتماعية لذلك كان من الضرورى الانتقال الى مرحلة التنمية الشاملة برفع الحدود الدنيا للاجور والدخول والمعاشات والتوسع فى مد مظلة التأمينات بهدف حماية كل مواطن وتأمينه على مستقبله وتوفير المناخ الصحى الملائم للتعبير عن حرية الراى والممارسة الديمقراطية السليمة .

● لم تعتمد ثورة التصحيح على الشعارات البراقة عن الحرية والديمقراطية وانما اتجهت الى اعادة بناء التنظيمات السياسية وتوفير قنوات الاتصال اللازمة بين القواعد الشعبية والسلطة الحاكمة. ولهذا تمت اعادة انتخاب مجلس الشعب فى عام ٧١ واجريت انتخابات جديدة فى جميع النقابات المهنية والعمالية ومجالس ادارات الوحدات الانتاجية . وكان التصحيح منطلقا لبناء الاتحاد الاشتراكى على اساس الحرية والديمقراطية فتمت اعادة بنائه من القاعدة الى القمة بمستوياته المختلفة فى يوليو سنة ٧١ وبدأت مرحلة جديدة تتسم بالانفتاح السياسى والفكرى والاقتصادى على طريق الحرية والاشتراكية والديمقراطية.

● ثم قدم الرئيس انور السادات ورقة اكتوبر سنة ٧٤ للانطلاق بالعمل الوطنى الداخلى حتى عام ٢٠٠٠ وحصلت وثيقة اكتوبر على موافقة ٩٦ر٩٥ من اصوات الناخبين . **واكدت الوثيقة حماية جميع الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمكتسبات الشعبية التى حققتها ثورة يوليو واكدت على الوحدة الوطنية والحوار الديمقراطى والحرية السياسية للمواطنين باعتبارها من الركائز الاساسية لبناء الدولة العصرية الحديثة.. كما نصت الوثيقة على ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكى .**

● وفى ضوء هذا تقدم الرئيس انور السادات فى العام الماضى بورقة بتطوير الاتحاد الاشتراكى ودارت مناقشات واسعة انتهت الى تقرير اعدته لجنة رباعية شكلها الرئيس لتجميع اتجاهات الحوار حول التطوير .. وانتهى رأى الاغلبية الى الابقاء على الاتحاد الاشتراكى مع تطويره للقضاء على سلبياته التى اوردتها ورقة الحوار وذلك بالاتجاه الى تشكيل المنابر لتنظيم اسلوب المعارضة داخله . ولكن عند بدء عملية قيام المنابر تقدمت طلبات لانشاء حوالى ٤٠ منبرا ورئى ان ذلك سيؤدى الى تفتيت العمل السياسى ولهذا تم تشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى برئاسة المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب من ينابر الماضى وضمت مائة عضو . وقد اوضحت اللجنة فى فبراير الماضى الاتجاه الى تشكيل ثلاثة منابر تبدأ بها تجربة وممارسة العمل السياسى الجديد وبالفعل تم تشكيل المنابر الثلاثة لتمثل اليمين والوسط واليسار تلتقى حول المبادىء الاساسية وهى الاشتراكية والتحالف والوحدة الوطنية . **وقد اكد الرئيس السادات انه ينظر للتنظيمات الثلاثة نظرة محايدة لاتميز لاحدها على الاخر وانما مرجع التميز هو رأى تحالف قوى الشعب العاملة حول برنامج هذه التنظيمات ومدى تأييد الرأى العام لها .**

● وتأكيدا لسيادة الشعب فى الحكم صدر قانون الحكم المحلى مؤكدا سلطة المجالس المحلية المنتخبة فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية وفى نوفمبر الماضى اجريت لاول مرة فى تاريخ مصر الحديث انتخابات المجالس المحلية على مختلف مستوياتها بالانتخاب الحر المباشر وبذلك توفرت الضمانات الكافية لتلك المجالس للقيام برسالتها على اساس من الديمقراطية الكاملة .

● وامتدادا لجو الحريات الذى هيأته حركة التصحيح وايمانا من الرئيس انور السادات بأن حرية الكلمة هى مظهر الحكم الديمقراطى السليم . اتخذ الرئيس السادات فى ٨ مارس سنة ٧٤ قراره بالغاء الرقابة على الصحف وفرض القيود فقط على الاخبار العسكرية لدواعى الامن فى البلاد . كما تم تشكيل المجلس الاعلى للصحافة فى ١١ مارس سنة ٧٥ لوضع ميثاق العمل الصحفى ضمانا لحرية الصحافة .

وقد اعلن الرئيس السادات فى اكثر من مناسبة ان ميثاق العمل الصحفى هو الضمان الحقيقى لحرية الكلمة باعتبارها ضمانا لقوة الحكم وان اصراره على حرية الكلمة ينبع من ايمانه بقدسيتها . كما اكد انه لا تراجع من حرية الصحافة .

ولتحقيق هذه الاهداف صدر قرار باعادة تنظيم الصحافة بحيث تصبح مؤسسة قومية مستقلة تؤدى دورها فى خدمة مصالح قوى الشعب العاملة وتحقيق اهداف المجتمع عن طريق الكلمة الحرة والنقد البناء □